البرنامج الصاروخي الإيراني:
تلاقي الموقفين الرافضين لكل من أوباما وترامب

إعداد

محمد عبيد

معيد بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

المجلد الر ابع والثلاثون – العدد الثاني – يونيو 2020

البرنامج الصاروخي الإيراني:
تلاقي الموقفين الرافضين لكل من أوباما وترامب

الملخص

تناولت هذه الدراسة تلاقي الموقفين الرافضين لكل من أوباما وترامب من البرنامج الصاروخي الإيراني وذلك بهدف تقديم صورة واضحة عن ثوابت ومتغيرات السياسة الأمريكية تجاه الملف الصاروخي الإيراني. ولقد طرحت الدراسة في مقدمتها تساؤلًا محوريًا مفاده: هل نجحت إدارة كلا من إدارة أوباما وترامب في تجميد القدرات الصاروخية الإيرانية؟، وقد سعت الدراسة إلى تلمس إجابة شافية عليه حيث أكدت الدراسة على فشل إدارتي أوباما وترامب في تجميد البرنامج الصاروخي بسبب رفض إيران التفاوض بشأنه بحكم ارتباطه الوثيق بمتطلبات وشروط الأمن القومي الإيراني الذي هو في صدارة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية. وقد خلصت إلى أن إيران لن تتنازل عن تطوير قدراتها العسكرية المؤهلة لها لدور ريادي في الدائرتين الشرق أوسطية والخليجية. وفي ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن هناك استراتيجية بديلة لتهديدات واشنطن وتكتيكات الضغط وهي السماح لإيران بإعادة بناء قدراتها العسكرية التقليدية تدريجياً مقابل وضع قيود علي الصواريخ البالستية عابرة القارات، وضرورة تخلى ترامب عن تهديداته واتخاذ خطوة أخرى للتوصل إلى اتفاق نووي جديد ملزم لكافة الأطراف.

الكلمات المفتاحية : (البرنامج الصاروخي الإيراني، أوباما، ترامب)

المقدمة :

استشعرت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة مخاوف طويلة الأمد من امتلاك طهران لمنظومات صواريخ بالستية متطورة، لذلك قامت بوضع خطط متوالية للدفاع عن الولايات المتحدة ضد التأثير المحتمل لتلك الصواريخ، هكذا شرعت إدارة أوباما فور وصولها إلى سدة الحكم في يناير 2009 في عملية تقييم استراتيجي لخطر الصواريخ الإيرانية، حيث خلصت إلى أن التهديد الأكبر القادم من إيران في ذلك الوقت يكمن في برنامجها الصاروخي القادر على الوصول إلى أوروبا ، وإن خص البرنامج النووي الإيراني بأولوية قصوي سعيًا وراء التوصل إلي تسوية مرضية تقبلها الأطراف المعنية. ثم جاءت إدارة ترامب إلى البيت الأبيض مطلع عام 2017 محملة بأجندة واضحة لإلغاء اتفاق (2015)، دافعة بالتهديد البالستي إلى واجهة النزاع من جديد، ضمن خطة أوسع نطاقا لتقويض النظام الإيراني كليًا، أو إعادة التفاوض على صفقة جديدة تشمل قيودا أوسع ليس فقط على طموحات إيران النووية، ولكن أيضا على برنامجها الصاروخي وأنشطتها العسكرية خارج الحدود في كل من سوريا واليمن ولبنان.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل موقف كلًا من إدارتي أوباما وترامب من البرنامج الصاروخي الإيراني واستقراء بواعث الاختلاف بينهما.

ثانيًا: إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول تباين أوجه الاختلاف بين موقفي كل من أوباما وترامب من البرنامج الصاروخي لإيران، حيث أكد عدد من المحللين أن إدارة أوباما كانت على استعداد لتقويض جهود الولايات المتحدة طويلة الأمد الخاصة بتجميد البرنامج

الصاروخي الإيراني من أجل التوصل إلى اتفاق نووي مع طهران. ولكن على النقيض من ذلك، ترغب إدارة ترامب في تكثيف الضغوط الاقتصادية على النظام الإيراني بسبب تهديداته غير النووية ممثلة في الصواريخ البالستية.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل محوري مؤداه:

ما هى أوجه الاختلاف الرئيسية بين إدارتى أوباما وترامب فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخى الإيرانى وهل نجحا فى تحجيم القدرات الصاروخية لإيران؟

رابعًا: اقترابات ومناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على الاقتراب التالي:

المنهج المقارن Comparative Method:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن لتقييم بواعث الاتفاق والاختلاف بين موقفي كل من أوباما وترامب من البرنامج الصاروخي لإيران، وعقد مقارنة بينهما من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف.

خامسا: محتويات الدراسة:

المبحث الأول: أوباما والبرنامج الصاروخي الإيراني

المبحث الثاني: موقف إدارة ترامب من البرنامج الصاروخي الإيراني

المبحث الثالث: جهود إداراتي أوباما وترامب في تجميد البرنامج الصاروخي الإيراني:

"مقترب تقييمي"

المبحث الأول
أوباما والبرنامج الصاروخي الإيراني

علي الرغم من التشدد الذي اتسمت به فترتي حكم أوباما إزاء البرنامج الصاروخي الإيراني، إلا أن إيران تمكنت خلالهما من تطوير منظومتها الصاروخية بشكل كبير، حيث أدخلت في هذه المنظومة الصواريخ متوسطة المدي القادرة علي مهاجمة إسرائيل وبلاد الشام ، وباكستان، ووسط وجنوب آسيا، وبعض الدول الأوربية، فضلًا عن تطوير الصواريخ عابرة القارات القادرة على استهداف الساحل الشرقي للولايات المتحدة ومعظم أوروبا وروسيا وآسيا[1].

موقف إدارة أوباما من المنظومة الصاروخية الإيرانية:

أكد البنتاجون على أن برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإقليمي والعالمي، إذ تمتلك إيران القوة الصاروخية الاستراتيجية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، محددة في منظومة صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وقد ذكر مسؤولون أمريكيون في وقت مبكر من مفاوضات مجموعة (5+1) أنه سيتم التطرّق إلى "كافة المسائل"، بما في ذلك برنامج الصواريخ الإيرانية[2]. وفي محاولة

[1] وحدة الدراسات الإيرانية، " البرنامج الصاروخي الإيراني: القدرات والمسارات"، الامارات، **مركز الامارات للسياسات**، يونيو2015 ، ص 11

[2] مايكل آيزنشتات، " الصواريخ والمفاوضات النووية مع إيران"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني،المرصد السياسي 2450 ،يوليو 2015، علي الرابط التالي :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/missiles-and-the-nuclear-negotiations-with-iran

من إدارة أوباما لتحجيم المنظومة الصاروخية الإيرانية وتحييد تأثيرها أقدمت على خطوات عدة لعل أهمها التالية:

(1) نشر منظومة مضادة للصواريخ عبر مراحل أربع:

أثار إطلاق إيران لأول قمر صناعي لها مخاوف دولية من أن قدرات الصواريخ البالستية الإيرانية آخذة في الازدياد، نتيجة لذلك أعلنت إدارة أوباما في 17 سبتمبر 2009 أنها ستنفذ برنامجًا جديدًا للدفاع الصاروخي، والذي جرى التخطيط له، في عهد الرئيس جورج بوش الابن لتوسيع الحلقة الأرضية من نظام الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ، لمواجهة الصواريخ الإيرانية القصيرة والمتوسطة المدى، حيث طرح الرئيس باراك أوباما مشروع الدرع الصاروخي الأوربي الذي سيوفر دفاعات أقوى وأكثر ذكاءً وسرعة للقوات الأمريكية ولحلفائها الأوربيين، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك روبرت غيتس في مؤتمر صحفي بنفس التاريخ أن "هيئة المخابرات الأمريكية تقوم بتقييم التهديد الذي تشكله قدرات الصواريخ الإيرانية، حيث إن الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى، مثل صاروخ شهاب-3، تتطور بسرعة أكبر مما كان متوقعًا في السابق"[1].

ولقد تحصل الرئيس أوباما، خلال قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عُقدت في لشبونه، في 19 نوفمبر 2010، على دعم الحلفاء الأطلسيين ومن بينهم: (تركيا وبولندا ورومانيا وإسبانيا وهولندا وفرنسا وتشيكيا والبرتغال والمانيا) لمشروعه الجديد، كما اعتزم حلف الناتو في ذلك الوقت علي دمج إمكانيات منظومة الدفاع المضاد للصواريخ، في مسرح العمليات العسكرية التابعة له، بمنظومة الدرع

[1] Cole Harvey, " Obama Shifts Gears On Missile Defense ", Washington, **ARMS CONTROL TODAY**, Sept 17, 2009,p2

الصاروخية الأمريكية للمنطقة الأوروأطلسية. علمًا بأن هناك تعاونًا أوروبيًّا أمريكيًّا، يتجسد في المحطة الأرضية (التكتيكية) المشتركة في قاعدة "شتوتغارت" بألمانيا، والتي تعتمد نظامًا نقالاً لمعالجة البيانات التي يتم تفريغها من أجهزة التجسس. والجدير بالذكر أن البنتاجون قد اقترح نشر منظومة مضادة للصواريخ خارج الأراضي الامريكية عبر مراحل أربع بيانها كالتالي[1]:

المرحلة الأولى: تتضمن نصب منظومات للدفاع المضاد للصواريخ، من طراز (AEGIS)، وصواريخ اعتراض من طراز (SM−3 Block IA) في بولندا. وذلك بالإضافة إلى محطة رادارية متحركة في جمهورية التشيك.

المرحلة الثانية: نشر النموذج المطوّر للصاروخ (SM−3 Block IA) وذلك بهدف توسيع نطاق المنطقة المحمية أوربيًا من الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى؛ حيث كان من المفترض أن يجري نشره في البر والبحر، على حد سواء حتي عام 2015

المرحلة الثالثة: نشر صواريخ (SM−3 Block 2A) والتي كان من المفترض أن يجري نشره على متن سفن القوات البحرية الأمريكية في ثلاث مناطق على أقل تقدير حتي عام 2018.

المرحلة الرابعة: وتتضمن نشر الصواريخ الاعتراضية من فئة (SM− Block3A) لتواجه خطر الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى، إلى جانب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات حتي عام 2020. ويُمكن إطلاق هذه الصواريخ أيضًا من منصات أرضية متنقلة، أي أن ضرب مواقع إطلاقها يُعد أمرًا صعبًا.

[1] "Ballistic Missile Defense Review Report", UAS, **Department Of Defence (BMDR),** February 2010, p24

ولقد استهدف البنتاجون بخطته رباعية المراحل نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية يمكنها حماية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من هجمات الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة من مصادر التهديد المتوقع انطلاق صواريخ هجومية منها ضد الولايات المتحدة وهي بالدرجة الأولي إيران، وكوريا الشمالية[1]، هكذا أجرت المنظومة الامريكية المضادة للصواريخ أول تجربة لها على المسرح الأوروبي في 21 أكتوبر 2015، حيث أعترض سلاح البحرية الأمريكية من خلال المدمرة الأمريكية، USS Rossالصاروخ الباليستي (DDG 71)، بنجاح والذي أطلق من جزر في الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي خلال إجراء مناورات مسرح الدفاع الصاروخي البحري(MTMD Forum) فوق القارة الأوروبية. وحسب بيان البحرية الأمريكية فقد جرى خلال المناورات لأول مرة إطلاق صاروخ SM-3 Block IA خارج نطاق عمل الصواريخ الأمريكية[2].

(2) إصدار مجلس الأمن لقرارات لتحجيم القدرات الصاروخية الإيرانية:

(أ) قرار مجلس الأمن رقم (1929) لعام (2010): تري إيران أن الصواريخ الباليستية جزء من دفاعها الوطني المشروع، حتى لو لم يوافق المجتمع الدولي على ذلك، حيث تفاخرت عشرات المرات بإطلاق صواريخها البالستية؛ نتيجة لذلك تم حظر إيران صراحة بموجب قرارات الأمم المتحدة من تطوير الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، ففي يونيو2010 اصدر مجلس الأمن قراره رقم 1929 والذي يحول بين إيران وبين أي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية، مطالبًا

[1] "تقرير الأمين العام السنوي "، واشنطن، حلف شمال الاطلنطي (NATO)، 2011، ص 3

[2] " منظومة الدرع الصاروخية في أول تجربة على المسرح الأوروبي "، موسكو، **مجلة روسيا اليوم** ،21 أكتوبر 2015، علي الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/797569-

جميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع نقل التكنولوجيا أو المساعدة الفنية المتعلقة بمثل هذه الأنشطة إلى إيران، وفي سياق متصل صرحت السفيرةالأمريكية لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت "سوزان رايس" أن تبني المجلس لهذا القرار يؤكد التزام المجتمع الدولي بمسؤولياته حيال انتهاكات إيران لالتزاماتها بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي[1].

(ب) قرار مجلس الأمن رقم (2231) لعام (2015): في عام 2015 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2231) لعام 2015 الذي صادق على الاتفاق النووي والذي جاء فيه: "أن إيران مدعوة إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ البالستية المصممة لحمل رؤوس نووية لمدة 8 سنوات"، وقد صوَّر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري ومسؤولون كبار آخرون في الإدارة الامريكية هذا النص على أنه انتصار، قائلين إنهم نجحوا في رفض محاولات إيران، بدعم من الصين وروسيا، لرفع الحظر المفروض على الصواريخ الباليستية كليًا. ولكن يلاحظ أن التقييد المفروض على برنامج الصواريخ الإيراني من خلال استبدال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 لعام 2010 بالقرار رقم 2231 لعام 2015 لا يدعو إيران بوضوح إلى عدم إطلاق صواريخ يمكنها حمل رأس نووي بل أنه يوفر ثغرة معيبة، ذلك أن الفارق بين ما نصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم 1929 لعام 2010 وما نصّ عليه القرار رقم 2231 لعام 2015، يتبدي في أن الأول يحرم على إيران اعتماد برنامج لتطوير الصواريخ البالستية وذلك تحت طائلة فرض تدابير عليها من

[1] PETER KENYON," Did Iran's Ballistic Missile Test Violate A U.N. Resolution?", **Parallels**, February 3, 2017, On Site: https://www.npr.org/sections/parallels/2017/02/03/513229839/did-irans-ballistic-missile-test-violate-a-u-n-resolution

قبل مجلس الأمن لمنع استيرادها لتكنولوجيا الصواريخ. أما في الثاني فهناك دعوة لإيران كي لا تتابع برنامج تطوير الصواريخ لفترة ثماني سنوات كحد أقصى، من دون إعطاء أي سلطة لمجلس الامن لوقف إيران عن الاستمرار في تطوير الصواريخ[1]. وقد بدا بوضوح بأنّ روسيا هي الدولة التي سعت إلى استبدال "التحريم" بـ "دعوة" لعدم الاستمرار في البرنامج الصاروخي لمدة ثماني سنوات، لكن لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن إيران لم تكن في أي وقت جاهزة لتطبيق الضوابط التي يفرضها عليها المجتمع الدولي، في كلّ ما يتعلق بتطوير برنامجها الصاروخي[2].

(3) فرض العقوبات علي الكيانات المساهمة في تطوير برنامج الصواريخ الإيراني: طبقًا للأمر التنفيذي رقم 13382 الذي يستهدف مروجي وداعمي انتشار أسلحة الدمار الشامل، فرضت إدارة أوباما العقوبات على عدد من الشركات والكيانات التي تقدم الدعم للحرس الثوري الإيراني لتطوير البرنامج الصاروخي الإيراني، ففي يوليو 2012 أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية تشديد العقوبات المالية على اكثر من 50 كيانا إيرانيا يمثلون شركات حكومية مرتبطة بالقوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري، والمرتبطة بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، بما في ذلك، وزارة تصدير اللوجيستات الدفاعية، وشركة صناعة المكونات الإلكترونية ، ومركز المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة، ومختبر الوسائط

[1] COLUM LYNCH, " Washington Made It Easy For Iran To Fire Its Ballistic Missiles**", FOREIGN POLICY,** March 16,2016, ON Site: https://foreignpolicy.com/2016/03/16/washington-made-it-easy-for-iran-to-fire-its-ballistic-missiles/

[2] نزار عبد القادر، **"** برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية **"**، بيروت، جريدة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 97، تموز 2016، ص7

الرقمية ، ومختبر الخدمات ذات القيمة المضافة، وجامعة مالك عشتار. كما تم معاقبة ثلاثة أفراد هم: قائد البحرية في الحرس الثوري الإيراني آنذاك "علي فدوي" و "دانييل فروش" و "حميد رضا ربيعي" بتهمة الاسهام في تطوير القدرات الصاروخية لإيران، وفي مايو 2013 فرضت وزارة الخزانة عقوبات على 14 كيانًا ، بما في ذلك نائب وزير الدفاع وعميد جامعة مالك عشتار آنذاك "رازة موزافارينيا"، والذي قدم "مساهمات كبيرة" لبرامج الصواريخ والفضاء الإيرانية، وفق ما أعلنت عنه وزارة الخزانة الأمريكية. وفي ديسمبر من نفس العام فرضت عقوبات على العديد من المؤسسات الإيرانية بسبب ارتباطها ببرامج الصواريخ البالستية والطيران الإيراني، كان أبرزها شركة "Maro Sanat Company" ، وشركة "Navid Composite Material" ، وشركة القدس لصناعات الطيران[1].

(4) إعادة فرض العقوبات علي برنامج الصواريخ الإيرانية بعد إبرام اتفاق (2015): إذا كانت إيران قد التزمت بالشروط الرئيسية للاتفاق النووي، والتي بمقتضاها تتعهد بعدم حيازة المواد التي تخشى القوى العالمية من أنها يمكن أن تستخدم لصنع سلاح نووي مع قبول القيود الأخرى على برنامجها النووي، إلا أنها رفضت بشدة أي قيود علي برنامجها الصاروخي، فقد أصر روحاني على أن الاتفاق النووي لا يشمل أي بنود تقتضي تخفيض إيران لترسانتها الصاروخية[2]،

[1] " Iran Missile Milestones: 1985-2019", Washington, I**RANWATCH**, August 15, 2019, On Site: https://www.iranwatch.org/our-publications/weapon-program-background-report/iran-missile-milestones-1985-2019

[2] GREGORY KORTE, " U.S. Sanctions Iran's Ballistic Missile Program", **USA TODAY**, January 17,2016, On Site:

نتيجة لذلك قامت إدارة أوباما في 18 يناير 2016 بالردً على اختبار صاروخ "عماد" بفرض عقوبات جديدة بمقتضاها تمنع 11 شركة وشخصية ذات صلة ببرنامج الصواريخ الإيراني من التعامل مع المصارف الأمريكية[1]، كما وجّهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا رسالة إلى كلّ من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة السابق "بان كي مون" تلفت نظرهما إلى هذه المخالفة التي تعتبر تحديًا للقرار الدولي. وشدّدت الرسالة على أنّ الصاروخ عماد "قادر على حمل رأس نووي"، معتبرة أنّ إيران قد فشلت في احترام قرارات الشرعية الدولية بما يستدعي فرض عقوبات جديدة عليها، لكن روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن، وتملك حق النقض اتخذت موقفًا مغايرًا للقوى الغربية، حيث أعلنت رفضها لفرض عقوبات جديدة على إيران[2]. لكن ذلك الموقف الروسي لم يمنع الولايات المتحدة من ممارسة مزيد من الضغط على برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، ففي يوم 24 يناير 2016 وضعت وزارة الخزانة الأمريكية شركتين إيرانيتين على القائمة السوداء لدعمهما برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، فضلًا عن حرمان شركتي "شهيد نوري" و"شهيد موحد" من التمويل الدولي. لانهما تعملان لصالح مجموعة "شهيد حمت" الصناعية التي تتهمها واشنطن بالإسهام في برنامج الصواريخ الإيرانية، وفي هذا الصدد صرح "ادم شوبين" مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون

https://www.usatoday.com/story/news/politics/2016/01/17/us-sanctions-irans-ballistic-missile-program/78930672/

[1] " إيران تصف عقوبات أمريكا الجديدة عليها بأنها غير قانونية"، **بي بي سي العربية**، 18 يناير 2016، علي الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160118_iran_reaction_uctions_new_san

[2] نزار عبد القادر، **"** برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية **"**، مرجع سابق، ص7

مكافحة الإرهاب آنذاك في بيان للوزارة قائلاً: "سنستمر في استخدام كل وسائلنا ضد برنامج إيران للصواريخ الباليستية مع تغليظ العقوبات المفروضة عليها"[1].

وثمة وجهة نظر تقول بأن إيران تعمدت إطالة أمد المفاوضات حول برنامجها النووي حتى تتمكن من تعزيز قدراتها الصاروخية بمنأى عن أية قيود أو ضوابط دولية، كما أقنعت بمهاره إدارة "أوباما" بالفصل بين القضية النووية وقضية الصواريخ الباليستية. ولعله من المؤكد، أنه في نهاية العشر سنوات بعد إبرام الاتفاق النووي، ستكون إيران قد عززت مدى صواريخها الباليستية العابرة للقارات "شهاب – 6 " إلى أكثر من المدي المعلن عنه في الوقت الراهن (6400 كيلومتر)[2].

المبحث الثاني

موقف إدارة ترامب من البرنامج الصاروخي الإيراني

يمثل البرنامج الصاروخي الإيراني هاجسًا ملحًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ إنه يغري إيران بالتمادي في تحديها للولايات المتحدة، كما يهدد مصالحها وحلفاءها في المنطقة، لا سيما وأنه في يناير 2017 أقر البرلمان الإيراني خططًا جديدة لزيادة الإنفاق العسكري وتطوير صواريخ باليستية بعيدة المدي تستطيع أن تصل إلي قلب الولايات المتحدة، وذلك في إطار محاولات طهران المستمرة لزيادة نفوذها إقليميًا، ومع تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة حرصت إيران علي إجراء عدد من التجارب الصاروخية لتأكيد أحقيتها من وجهة نظرها في إجراء مثل هذه التجارب

[1] معاذ عبد العزيز، " أمريكا تضع شركتين إيرانيتين على القائمة السوداء لدعمهما برنامج الصواريخ"، واشنطن، **وكالة رويترز**، 24مارس 2016، على الرابط التالي :
https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0WQ21R

[2] كريم عبديان بني سعيد ، "ربط البرنامج النووي الإيراني بالبرنامج الصاروخي"، **جريدة الشرق الأوسط** ،العدد14302 ،24 يناير 2018، علي الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1152636/

الصاروخية البالستية، في حين اعتبرت إدارة ترامب أن هذه التجارب تمثل انتهاكا للاتفاق النووي (2015) ولقرار مجلس الأمن رقم (2231)، لذلك باتت الولايات المتحدة تنظر إلى هذا البرنامج كجزء من استراتيجية إيرانية بعيدة المدي لا تنفصل عن السعي لامتلاك رؤوس نووية[1].

ترامب وتغليظ العقوبات على إيران بسبب برنامجها الصاروخي:

سعت إدارة ترامب إلى تكثيف ضغوطها علي إيران للحد من تطوير منظومتها الصاروخية، وفي هذا الصدد فرضت وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 2017 عقوبات ضد 30 فردًا ومؤسسة على صلة ببرامج عسكرية في إيران، بسبب تورطهم في توفير تكنولوجيا خاصة بالبرنامج الصاروخي الإيراني انتهاكًا للقيود المفروضة على تصدير تلك التكنولوجيا إلى إيران[2]، وفي 26 أكتوبر 2017 صوت مجلس النواب الأميركي على مشروع قانون لفرض عقوبات إضافية على إيران تتصل ببرنامجها للصواريخ الباليستية. ومن قبل كان المجلس قد أقر عقوبات جديدة على حزب الله اللبناني المدعوم من إيران في إطار جهود لتبني موقف صارم من طهران دون اتخاذ خطوات مباشرة تقوض اتفاقا نوويا دوليا. حيث تم إقرار ثلاثة إجراءات في مواجهة حزب الله في تصويت جرى دون معارضة. وبموجب **أول** إجراء أقره مجلس النواب بشأن حزب الله تفرض عقوبات جديدة على أي كيانات يثبت دعمها

[1] محمود حمدي أبو القاسم، " السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب... ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"، الرياض، المركز الدولي للدراسات الإيرانية، 21 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://rasanah-iiis.or

[2] . سلطان محمد النعيمي، " العقوبات الأمريكية على إيران... إلى أين؟"، لبنان، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 14115، 21 يوليو 2017، على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/979016/

للحزب من خلال إمداده بالأسلحة. أما الإجراء **الثاني** فيفرض عقوبات على إيران وحزب الله لاستخدامهما المدنيين كدروع بشرية. والإجراء **الثالث** هو قرار يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تصنيف حزب الله تنظيما إرهابيا، وكان الرئيس دونالد ترامب قد صرح يوم 13 أكتوبر 2017 بأن إيران لم تلتزم بأمانة بالاتفاق الدولي بشأن برنامجها النووي مهدداً بإلغاء الاتفاق في نهاية المطاف[1].

وبعد إعلان ترامب قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني في 8 مايو 2018، مورست ضغوط غير مسبوقة علي إيران، حيث شملت هذه الضغوط تهديد الشركات الأوربية التي قد تقدم علي استمرار تعاونها مع إيران في المستقبل، إذ أشار بولتون –مستشار الأمن القومي في ذلك الحين– إلي انه " أمام الشركات الأوربية الموجودة في إيران مهلة ستة اشهر للانسحاب من البلاد أو مواجهة العقوبات الإيرانية "[2]، وقد تكشفت ملامح الموقف الأمريكي من البرنامجين النووي والصاروخي الإيراني بعد الانسحاب من الاتفاق النووي 2015 حينما أعلن مايك بومبيو، في 21 مايو 2018، 12 شرطاً أمريكياً للتوصل إلى اتفاق جديد مع طهران، تهدف إلى احتواء التهديدات الإيرانية بخصوص أكثر من ملف شائك. ولعل أهم تلك الشروط ما يلي[3]:

---

[1] " بعد حزب الله.. تصويت في الكونغرس لمعاقبة إيران"، أبو ظبي، **سكاي نيوز العربية**، 26 أكتوبر 2017، علي الرابط التالي:
https://www.skynewsarabia.com/world/991424-

[2] " بولتون: العقوبات الأميركية ضد إيران ستنفذ فورا"، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 9 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/international/2018/5/9/

[3] عادل السالمي، " خلفيات الشروط الأمريكية الـ 12 المطلوبة من إيران"، لندن، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14420، 22 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1276231

(1) كشف إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التفاصيل العسكرية السرية لبرنامجها النووي: يأتي هذا الطلب الأمريكي على خلفية المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نهاية أبريل 2018 الذي كشف من خلاله عن وثائق خاصة بالبرنامج النووي الإيراني تثبت عدم مصداقية إيران في المعلومات التي قدمتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية متهمًا الجانب الإيراني بالتستر على الحقائق المتعلقة بتطوير أسلحة نووية. ويذكر أن إيران كانت قد توصلت إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل ساعات من إعلان التوصل للاتفاق النووي. بمقتضاه تقدم طهران جميع الوثائق المتعلقة بالبرنامج النووي السري، والسماح لمفتشي الوكالة بأخذ عينات من قاعدة بارشين العسكرية جنوب طهران. وهو ما حدث بالفعل في سبتمبر 2015 بدخول فريق المفتشين الدوليين وعلى رأسهم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، الذي ما فتئ يؤكد أن إيران قد التزمت حرفيًا بكافة بنود اتفاق (2015) وليس لديها ما تخفيه.

(2) وقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم وعدم إنتاج البلوتنيوم وإغلاق مفاعل المياه الثقيلة (آراك): بموجب هذا الشرط الثاني يطالب بومبيو إيران بالتخلي عن أي طموحات نووية على الإطلاق وإذا كانت إيران ستستمر في استخدام الطاقة النووية المدنية في المستقبل، فسيتعين عليها أن تستورد الوقود للمفاعلات النووية من مصادر خارجية بدلاً من إنتاجها بنفسها. وبموجب الاتفاق النووي سُمح لإيران بالاحتفاظ ببرنامج نووي صغير، ومتابعة تخصيب محدود لليورانيوم في منشأتها في ناتانز، ومواصلة أبحاثها النووية باستثناء استخدام المواد الانشطارية المؤدي لإنتاج سلاح نووي والغير مسموح به بموجب الاتفاق النووي في مصنع التخصيب النووي

التابع لها في منشأة "فوردو"، وقد طالب بومبيو إيران بعدم "إعادة متابعة معالجة البلوتونيوم"، لأن إعادة المعالجة هذه قد تساعد على إنتاج الأسلحة النووية[1].

(3) السماح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول غير المشروط إلى جميع المواقع النووية الايرانية: ينص هذا الشرط على ضرورة السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المواقع العسكرية المشتبه فيها حتى تكون هناك شفافية بشأن ما إذا كانت إيران تقوم بأي أنشطة تتعلق ببرنامج أسلحة نووية داخل تلك المواقع، فبموجب الاتفاق، وافقت إيران على عمليات التفتيش داخل المنشآت النووية في البلاد، وإن كان بمقدورها تأخير التفتيش لمدة 14 إلى 24 يومًا مما سيتيح لها بالتأكيد متسعًا من الوقت لتدمير الأدلة على أي برنامج سلاح نووي سري[2].

(4) إنهاء نشر الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية: وقد رفضت إيران قطعيًا التجاوب مع هذا الشرط لأنها تعد قوتها الصاروخية حتمية للأمن القومي الإيراني باعتبارها "الأسلحة الرادعة"، وما زالت ثابته على موقفها هذا معتبرة برنامجها الصاروخي خطًا أحمر لا يجوز تجاوزه تحت أية ظروف.

(5) الامتناع عن دعم الجماعات التي تصفها واشنطن بالإرهابية: تضمنت شروط الولايات المتحدة لإيران وقف دعم الجماعات التي تصفها واشنطن بالإرهابية وتحديدًا حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي إذ أن تلك الجماعات وفقًا لقناعة وزير الخارجية الأمريكي " مايك بومبيو" تمثل أذرعًا لإيران لفرض إرادتها

[1] BAHAUDDIN FOIZEE," Why Pompeo's 12 Conditions On Iran Deal Have Merit" ,**ASIA TIMES**, May 29,2019,OnSite: https://www.asiatimes.com/2018/05/opinion/heres-why-pompeos-12-conditions-on-iran-deal-have-merit/

[2] Ibid

السياسية على دول المنطقة، لا سيما العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، فضلًا عن مواجهة كلًا من نفوذ الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

(6) وقف دعم الميليشيات الحوثية في اليمن: لعبت إيران دورا في تعميق أزمة اليمن بإرسال صواريخ باليستية قصيرة المدى وطائرات "درون" للحوثيين، أي طائرات من دون طيار وهو ما ساعد الحوثيين على استهداف المنشآت الاستراتيجية السعودية لاسيما القواعد العسكرية والمطارات حيث ألحقت بها خسائر فادحة خلال عام (2019).[1]

(7) سحب جميع القوات الإيرانية وميلشياتها من سوريا: يشكل وجود القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها أحد أبرز التحديات في مستقبل سوريا، إذ استطاع "الحرس الثوري" تأسيس ميليشيات موالية له في سوريا مكونة من مقاتلين أفغان تعرف باسم "فاطميون"، ومقاتلين باكستانيين باسم "زينبيون"، وميليشيا عراقية باسم "حيدريون". ويثير مستقبل هذه الميليشيات مخاوف الولايات المتحدة التي تصر على انسحاب القوات الإيرانية من سوريا فضلًا عن تفكيك تلك الميلشيات[2].

(8) إنهاء دعم طالبان في أفغانستان وعدم تقديم مأوى لقادة «القاعدة»: تشير الوثائق الأمريكية إلى تورط طهران في توفير ملجأ لقادة "القاعدة" و"طالبان"، في إيران لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد نفي كلا من

[1] عادل السالمي، " شروط واشنطن الـ12 مخرج طهران الوحيد من «أقسى العقوبات»"، مرجع سابق.

[2] *Joseph Trevithick*, " Pompeo's 12 Demands For Iran Read More Like A Declaration Of War Than A Path To Peace", THEDRIVE, May 21, 2018, On, On Site:
https://www.thedrive.com/the-war-zone/20989/pompeos-12-demands-for-iran-read-more-like-a-declaration-of-war-than-a-path-to-peace

طالبان وإيران أي صلة بين الجانبين، إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى علاقات وثيقة بين الجانبين. حيث تحاول إيران أن تستخدم ورقة طالبان لمحاربة وجود القوات الأمريكية على الأراضي الأفغانية وإرغامها على الرحيل[1].

(9) تجميد "فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري": طالبت الولايات المتحدة من خلال شروط بومبيو بتجميد نشاط "فيلق القدس"، التابع للحرس الثوري حيث يقوم بعمليات خارجية على صعيد نقل الأسلحة وتمويل وتدريب وتسليح الجماعات الموالية لإيران التي تصفها واشنطن بالارهابية [2].

المبحث الثالث

جهود إداراتي أوباما وترامب في تجميد البرنامج الصاروخي الإيراني: "مقترب تقييمي"

يعد البرنامج الصاروخي الايراني ضمن التهديدات الخطيرة التي حكمت سياسة الولايات المتَّحدة الامريكية تجاه إيران، إذ أن حيازة إيران لصواريخ بعيدة المدى يمكنها من استهداف إسرائيل وحلفاء الولايات المتَّحدة في أوروبا، أو حتى في نهاية المطاف الولايات المتَّحدة، خاصةً إذا ما كانت هذه الصواريخ مسلَّحة برؤوس حربية نووية[3]. ولقد سعت الولايات المتحدة بجدية إلى تقييد قدرات إيران الصاروخية منذ أن بدأت الجمهورية الإسلامية في عمليات شراء الصواريخ من الخارج حيث أصبحت تشعر بقلق متزايد إزاء طموحات طهران النووية ودور أنظمة الصواريخ الإيرانية كأدوات إيصال نووية محتملة. وعلى أساس المعلومات الاستخبارية حول جهود

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] مأمون أبو عامر، "البرنامج الصاروخي الإيراني وآثاره في الأمن الإقليمي"، فلسطين، **منتدى السياسات العربية**، 17 سبتمبر 2019، ص 19

الشراء الإيرانية، ضغطت واشنطن على موردي إيران للصواريخ ومكوناتها والتكنولوجيا الخاصة بها لاسيما روسيا والصين وكوريا الشمالية –حتى لا يشاركو في عمليات التوريد هذه، مهددة بفرض عقوبات على تلك البلدان. كما شجعت شركائها في "نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)" على تجنب أي عمليات نقل قد تكون مفيدة لبرامج الصواريخ الإيرانية. وعلي الرغم من جهود الولايات المتحدة في عرقلة تطوير تكنولوجيا الصواريخ الإيرانية، الا أن برامج الصواريخ الإيرانية قد تواصلت في تقدم مطرد على نحو يؤكد فشل إدارتي أوباما وترامب في تجميد هذه البرامج[1].

أولًا: تقييم جهود إدارة أوباما في تجميد البرنامج الصاروخي الإيراني:

معلوم أنه في سياق المفاوضات الغربية –الإيرانية بشأن التوصل الي الاتفاق النووي 2015، طرحت الولايات المتحدة مناقشة القيود المفروضة على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ضمن الاتفاق، وإن لم يقدم الوفد الأمريكي اقتراحًا رسميًا بهذا الشأن إذ رجحت إدارة أوباما الملف النووي علي الملف الصاروخي الإيراني[2]، كما عارض الأعضاء الآخرون في مجموعة (5+1) قبول قيود على الصواريخ الإيرانية في الاتفاق النووي، فعلى الرغم من أن المشاركين الأوروبيين شاركوا الرأي القائل بأن برنامج إيران الصاروخي استفزازي ومزعزع للاستقرار، إلا انهم شجعوا الولايات المتحدة على التخلي عن ضغطها لإدراج قيود الصواريخ ضمن الاتفاق[3]. وعلى الرغم من محاولات إدارة أوباما العديدة لتجميد تطوير البرنامج الصاروخي الإيراني

[1]Vann H. Van Diepen , "Constraining Iran's Missile Capabilities", Washington, **Brookings Institution**, MARCH 2019 , p21

[2] Ibid - p.21

[3] Ibid - p.22

إلا أنها قد فشلت في ذلك؛ بسبب تهاونها في التعامل مع إيران بصرامة بشأن البرنامج الصاروخي فلم تتخذ هذه الإدارة ما يكفي من إجراءات لتجميد الأنشطة الصاروخية الإيرانية، إذ لم تكن إجراءات الولايات المتحدة أكثر من مجرد عقوبات اقتصادية علي النظام الإيراني، كما وفر الاتفاق النووي 2015 لإيران مليارات الدولارات المجمدة، بالإضافة إلي الأموال التي تربحها من عوائد بيع نفطها، وهو ما استغلته إيران في تطوير مشروعها الصاروخي، حتى أن بعض المحللين يرون أن اتفاق 2015 كان سببًا رئيسيًا في استمرارية المشروع الصاروخي الإيراني[1].

هكذا غضت إدارة أوباما الطرف عن البرنامج الصاروخي الإيراني بعدما فشلت في إدراج قيود عليه في الاتفاق النووي 2015 بالضغط من الجانبين الروسي والصيني في المقام الأول[2]، فضلا عن ذلك فان مشروع الدرع الصاروخي الأوربي السابق ذكره في المبحث الأول من هذه الدراسة لم يكتمل حتي نهاية الفترة الثانية من حكم الرئيس السابق أوباما، وهو على أحسن تقدير كان بمقدوره التصدي للصواريخ الباليستية غير المتطورة فقط وغير السريعة كذلك، وفي ظل التقدم الذي أحرزته إيران في تطوير منظومتها الصاروخية أصبحت منظومة الدرع الصاروخي الأمريكية في أوروبا غير ذات تأثير كبير "حتي وقتنا الحاضر"، مما يدفع إلي القول بأن فترة

[1] علي عاطف، " هل تشكل الصواريخ الإيرانية تهديداً جدياً للغرب؟"، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 29 يناير 2019، علي الربط التالي:
http://www.acrseg.org/40664

[2] JOSH MEYER, "Obama's Hidden Iran Deal Giveaway", Washington, **POLITICO**, April 24,2017, On Site:
https://www.politico.com/story/2017/04/24/obama-iran-nuclear-deal-prisoner-release-236966

حكم الرئيس الأمريكي السابق أوباما لم تثمر بأي نتائج جدية لتجميد القدرات الصاروخية الإيرانية[1].

ثانيًا: تقييم جهود إدارة ترامب في تجميد البرنامج الصاروخي الإيراني:

منذ اللحظة الاولي من اعلان ترامب ترشحه لمنصب رئيس الولايات المتحدة ومن وقت توليه المنصب، هاجم الاتفاق النووي الإيراني بسبب فشله في تجميد أنشطة الصواريخ الإيرانية. وفي بيان صدر في أكتوبر عام 2017، اعتبر الرئيس ترامب أن الصمت شبه التام على برنامج الصواريخ الإيرانية هو أحد أوجه القصور الرئيسية في الاتفاق مشيرًا إلى أن الكونغرس يعمل على وضع تشريع لمنع إيران من تطوير منظومتها الصاروخية عابرة القارات،[2] التي تهدد الحلفاء المجاورين لإيران معلنًا بحسم: إما إصلاح العيوب الكارثية لاتفاق 2015، أو انسحاب الولايات المتحدة الامريكية منه، كما أكد أنه منفتح على العمل مع الكونغرس فيما يتعلق باتفاق 2015 مع إيران، لكن بشروط ولعل أبرزها ما يلي[3]:

(1) على عكس اتفاق 2015، يجب ألا تكون الأحكام المقيدة للبرنامجين النووي والصاروخي لإيران مؤقته، ليس فقط لمدة عشر سنوات، ولكن إلى الأبد، وإذا لم تمتثل إيران لأي من هذه الأحكام، فستُستأنف العقوبات الأمريكية تلقائيًا.

[1] علي عاطف، " هل تشكل الصواريخ الإيرانية تهديداً جدياً للغرب؟"، مرجع سابق.

[2] Donald J. Trump, "Remarks By President Trump On Iran Strategy", Washington**, White House,** October 13, 2017,On Site: https://www.whitehouse.gov/briefngs-statements/remarks-president-trump-iran-strategy/.

[3] Donald J. Trump, "Remarks By President Trump On The Iran Nuclear Deal", Washington, **White House**, January 12, 2018, On Site: https://www.whitehouse.gov/briefngs-statements/statement-president-iran-nucleardeal/

(2)يجب أن ينص التشريع الصادر من الكونجرس بهذا الصدد صراحة ولأول مرة على أن برامج الصواريخ الطويلة المدى والأسلحة النووية لا تنفصل، وأن تطوير إيران واختبارها للصواريخ يجب أن يخضع لعقوبات صارمة.

ولقد اتضح تصميم ترامب على التصدي بجدية للبرنامج الصاروخي الإيراني من خلال إجراءات محددة مفادها كما يلي:

(أ) فرض حزمة جديدة من العقوبات الصارمة:

استعادت الولايات المتحدة العقوبات على إيران التي تستهدف قطاعات النفط والبنوك والنقل بها وهددت باتخاذ مزيد من الإجراءات لوقف سياساتها "الخارجة عن القانون" –بحسب وصف الإدارة الأمريكية– وهي خطوات وصفتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالحرب الاقتصادية وتعهدت بالتحدي، ويعتقد الكثير من المحللين أن هذه الإجراءات جزء من جهد أوسع من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحد من برامج طهران الصاروخية، وتراهن الولايات المتحدة على أن الضغط الاقتصادي سيجبر إيران على تغيير سلوكها للعودة للمفاوضات والموافقة على صفقة جديدة أكثر تقييداً[1].

(ب) محاولة تخريب البرنامج الصاروخي الإيراني:

أكدت إدارة ترامب أن برنامج الفضاء الإيراني هو مجرد غطاء لمحاولتها تطوير صاروخ باليستي قوي بما يكفي لإرسال رؤوس حربية نووية تحلق فوق القارات، وفي

[1]Lesley Wroughton, Parisa Hafezi," U.S. Reimposes Iran Sanctions, Tehran Decries 'Bullying",**Reuters**, November 5, 2018, On Site: https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions/u-s-reimposes-tough-curbs-on-iran-tehran-hits-at-bullying-idUSKCN1NA0ZR

هذا الصدد أشار وزير الخارجية مايك بومبيو إلى أن منصات إطلاق الأقمار الصناعية الإيرانية لديها تقنيات "متطابقة وقابلة للتبادل تقريبًا مع تلك المستخدمة في الصواريخ الباليستية"؛ نتيجة لذلك كثفت واشنطن جهودها السرية في تخريب البرنامج الصاروخي الإيراني، مرجحة أن يكون فشل محاولات إطلاق إيران أقمارها الصناعية مؤخرا بسبب هذه الجهود، وقد وصف المسئولون الأمريكيون البرنامج السري بأنه "معقد وذكي"، وأنه بدأ خلال ولاية جورج بوش الابن بزرع قطع ومواد معطوبة في العتاد الذي يستخدمه الإيرانيون في مشروعهم الفضائي، هكذا أكدت المصادر الأمريكية أنه في يناير 2019 و5 فبراير من نفس العام ، فشلت محاولتان لإطلاق أقمار صناعية إيرانية، وهو ما يعيد إلى الأذهان حقيقة أنه خلال الـ11 سنة الأخيرة كان الفشل مصير 67% من عمليات الإطلاق المدارية الإيرانية. وهذا الأمر أكده الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنفسه، أثناء إعلانه عن الاستراتيجية الجديدة للدفاع الصاروخي، عندما تحدث عن فشل تجربة إطلاق صاروخ إيراني قائلًا: "إن هذه التجربة لو نجحت كانت ستعطي إيران قدرة صاروخية عابرة للقارات، وهو ما لن تسمح الولايات المتحدة بحدوثه"[1]، ويعتقد الكثير من المحللين أن هذا التصريح يدل على أن إدارة ترامب تعمل على أكثر من مسار بهدف ردع النظام الإيراني وإفشال جميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة والعالم على حد قوله[2].

[1] Ibid

[2] David E. Sanger and William J. Broad, "U.S. Revives Secret Program To Sabotage Iranian Missiles And Rockets", WARSAW, The New York Times , Feb. 13, 2019, On Site: https://www.nytimes.com/2019/02/13/us/politics/iran-missile-launch-failures.html

وقد كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) سعتا إلى تخريب البرنامج الصاروخي الإيراني من خلال المكونات، وتركيب منصات الإطلاق، إذ نظرا لأن إيران كانت تحت العقوبات الاقتصادية الدولية منذ سنوات، فقد اضطرت إلى التوجه إلى السوق السوداء والاستعانة بوكلاء مشكوك في أمرهم للدفع ببرنامجها الصاروخي، وقد تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية من الوصول بسهولة إلى بعض الوكلاء والسوق السوداء لتحجيم البرنامج الصاروخي الإيراني ولو مؤقتًا[1].

(ج) اعتماد استراتيجية الدفاع الصاروخي الجديدة:

في 17 يناير 2019، كشف الرئيس الأميركي دونالد ترمب عن استراتيجية "منقحة" للدفاع الصاروخي، حيث تمثل هذه الاستراتيجية مراجعة شاملة لنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي القديم، كما حددت أيضا بواعث القلق من القدرات العسكرية المتنامية لإيران وروسيا والصين وكوريا الشمالية، وقد جاءت إيران في المرتبة الثانية بعد كوريا الشمالية وقبل روسيا والصين في الجزء الخاص بمصادر التهديد الصاروخي للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة في التقرير الخاص بالاستراتيجية، بدعوى أن إيران تمتلك أكبر قوة من الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط، وأنها تواصل تطوير التقنيات المتعلقة بالصواريخ العابرة للقارات (ICBM)، التي يمكن أن تشكل تهديدا للقوات الأمريكية المنتشرة والحلفاء، كما يمكن أن تهدد أنظمة إيران الصاروخية متوسطة المدى أهدافًا في أوروبا الشرقية وجنوب آسيا، كما أوضح التقرير أن تلك الممارسات الإيرانية تأتي من منطلق حرصها على امتلاك قدرة استراتيجية مضادة للولايات المتحدة، مما يدفعها إلى مراحل متقدمة في مجال

[1] Ibid

أبحاث وتطوير منظومة الصواريخ الباليستية عابرة القارات، والمضي قدما في برنامجها الفضائي في محاولة لتقصير مسار الصواريخ الباليستية العابرة للقارات[1].

ويشار إلى أن استراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي (BMDS) توفر دفاعًا فعالًا عن الوطن الأمريكي والقوات الامريكية المنتشرة والحلفاء، وهي عبارة عن بنية دفاعية صاروخية مدمجة متعددة المراحل توفر فرصًا مؤكدة لتدمير الصواريخ ورؤوسها الحربية قبل أن تصل إلى أهدافها. وتشتمل البنية على عناصر برية وبحرية وقاعدة فضائية لتتبع واستهداف وتدمير الصواريخ الباليستية الهجومية من نطاقات وأحجام مختلفة بعد إطلاقها[2]. وتتضمن هذه الاستراتيجية دعم الولايات المتحدة لشراكتها القوية في الدفاع الصاروخي مع إسرائيل من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة بينهما تتضمن التزاما بقيمة 500 مليون دولار سنويا للدفاع الصاروخي الإسرائيلي تبدأ من السنة المالية 2019 وحتى السنة المالية 2028"، وبموجب مذكرة التفاهم تلك، سيواصل البنتاغون التعاون المكثف مع إسرائيل من أجل زيادة فرص استفادة الولايات المتحدة من جهود البحث والتطوير الإسرائيلية[3]، وفي إطار نفس الاستراتيجية تتعهد واشنطن بدعم برامج الدفاع الصاروخي الباليستي الإسرائيلي، بما يشمل التطوير والإنتاج المشترك لنظام الدفاع الصاروخي "David's Sling" و"Arrow 3". كما تواصل وزارة الدفاع الأمريكية دعم جهود الإنتاج المشترك لبرنامج القبة الحديدية الإسرائيلي الذي يوفر الحماية ضد صواريخ

[1] "2019 MISSILE DEFENSE REVIEW(MDR)", UAS, **OFFICE OF THE SECRETARY OF DEFENSE**, January 17, 2019, P2,3
[2] Ibid, p4
[3] Ibid ,p.7

وكلاء إيران مثل حزب الله وحركة حماس قصيرة المدى، علمًا بأن استراتيجية الدفاع الصاروخي الامريكية الجديدة تتوخي تحقيق عدة أهداف لعل أبرزها ما يلي[1]:

(1)تلعب هذه الاستراتيجية دورًا مهمًا في تعزيز عدم قابلية أمن الولايات المتحدة وحلفائها للتجزئة، كما تعمل على تعزيز العلاقات مع الحلفاء وتقليل تعرضهم للتهديدات والهجمات القسرية، فضلًا عن ذلك توفر فرصًا لتقاسم الأعباء والتعاون في عمليات الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وحلفائها.

(2) تساعد استراتيجية الدفاع الامريكية في الحد من انتشار الصواريخ بين الخصوم المحتملين عن طريق تحجيم القدرات العسكرية لصواريخهم.

(3)توفر قدرات الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة والحلفاء القدرة على منع أو الحد من الضرر الناجم عن هجوم صاروخي مضاد.

الخاتمة:

تسعي الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين إلى إجبار إيران على التخلي عن الركائز الثلاث لقدراتها الرادعة المتمثلة في: برنامجها النووي، وبرنامجها الصاروخي، ووكلائها الخارجيين، ولكن من وجهة نظر طهران، فإن ترك كل قدرات الردع سوف يترك النظام بلا حول له ولا قوة. ومن البديهي ألا تتنازل أي دولة عما تعتبره وسيلة للبقاء والاستمرارية من أجل فوائد اقتصادية بحتة[2]، ونظرا لان لدى إيران ثلاثة أهداف استراتيجية –والتي تتمثل في: ردع الضربات العسكرية من قبل

3 Ibid, p.8

[2] Mahsa Rouhi, "How to Make a Lasting Deal With Iran", Washington, **Foreign Policy**, September 7,2019,On Site: https://foreignpolicy.com/2019/09/07/how-to-make-a-lasting-deal-with-iran-proxies-missiles-nuclear-conventional-weapons-trump-rouhani/

الولايات المتحدة وشركائها، وصيرورتها قوه إقليمية، مع الاعتماد على الذات لجأت طهران إلى تكتيكات الحرب غير المتكافئة لتحقيق هذه الأهداف من خلال الاعتماد على الفاعلين غير الحكوميين كحزب الله وحركة حماس، والتي توفر لإيران قوة رادعة من خلال تهديد المصالح الأمريكية والحلفاء في المنطقة؛ نتيجة لذلك تسعي طهران إلي تطوير برنامجها الصاروخي ليشمل القدرات الدفاعية والردعية في آن واحد، فكلما تعرضت إيران للتهديد والضغط ، زادت مضاعفة جهودها الرادعة[1].

ولقد طرحت الدراسة في مقدمتها سؤال محوري مفاده: ما هى أوجه الاختلاف الرئيسية بين إدارتى اوباما و ترامب فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخى الإيرانى وهل نجحا فى تحجيم القدرات الصاروخية لإيران؟

خلصت الدراسة إلى أن هناك ثمة فرق بين سياسة كلًا من إدارتي أوباما وترامب تجاه البرنامج الصاروخي الإيراني، حيث أكد عدد من المحللين أن إدارة أوباما كانت على استعداد لتقويض جهود الولايات المتحدة طويلة الأمد وكذلك تحقيقات وزارة العدل الخاصة بالبرنامج الصاروخي الإيراني من أجل التوصل إلى اتفاق نووي مع طهران. كمرحلة أولي يهيئ الطريق لاحقًا أمام اتفاق جديد بشأن البرنامج الصاروخي الإيراني، ولكن على النقيض من ذلك، ترغب إدارة ترامب في تكثيف الضغوط الاقتصادية على النظام الإيراني بسبب تهديداته غير النووية ممثلة في الصواريخ البالستية. ويبدو من ذلك أن مقاربة إدارة دونالد ترامب تشير إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الصواريخ في تعزيز التهديد الإيراني وأهمية الضغط في التعامل مع هذا التهديد بغية تحجيمه أو نسخه تمامًا.

[1] Ibid

وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن إدارة أوباما لم تنجح في تحجيم القدرات الصاروخية الإيرانية حيث ركزت جل اهتمامها على الحيلولة دون تطوير إيران لبرنامجها النووي محيلة التفاوض حول البرنامج الصاروخي الإيراني إلى جولات لاحقة وبالنسبة لإدارة ترامب يحق للباحث القول بأن جهودها لم تنجح في تجميد البرنامج الصاروخي الإيراني، بسبب سعي إيران المتواصل لتطوير قدراتها الصاروخية حيث أعلن المسئولون الإيرانيون أن دونه خطوط حمراء بحكم ارتباطه الوثيق بمتطلبات وشروط الأمن القومي الإيراني الذي هو في صدارة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية.

الاستنتاجات:

تعددت الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة وفق التوضيح التالي:

(1) وفقًا لما تناولته الدراسة من محاولات الأمريكية لتحجيم البرنامج الصاروخي الايراني بشتى الطرق مثل: فرض العزلة الدولية، التهديدات، فرض العقوبات، يتضح أن إيران لن تتنازل عن تطوير قدراتها العسكرية المؤهلة لها لدور ريادي في الدائرتين الشرق أوسطية والخليجية.

(2) تلاقي موقف إدارتي أوباما وترامب من البرنامج الصاروخي الإيراني، حيث رفض كلًا منهما تطوير إيران لقدراتها الصاروخية نظرًا لما تشكله هذه القدرات من خطر على أمن الأراضي الأمريكية وكذلك أمن حلفائها في منطقة الشرق الأوسط وخاصة المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وعلى الرغم من جهود كليهما في تجميد القدرات الصاروخية الإيرانية إلا انهما فشلا في الوصول لتلك الغاية.

(3) وفيما يخص الموقف التفاوضي لكلًا من إدارتي أوباما وترامب فقد أكدت الدراسة أن أوباما غض الطرف عن البرنامج الصاروخي الإيراني من أجل التوصل

إلى اتفاق نووي يلزم إيران على الحد من قدراتها النووية، وعلى النقيض من ذلك فقد رأي ترامب أن البرنامج الصاروخي الإيراني يشكل خطر كبير على الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها الإقليمين، فضلًا عن ذلك فقد حاول ترامب التفاوض مع إيران لتحجيم قدراتها الصاروخية، ولكن رفضت طهران التفاوض حول برنامجها الصاروخي لارتباطه الوثيق بالأمن القومي الإيراني.

التوصيات:

هناك ثمة توصيات أرتى الباحث طرحها من واقع ما استخلصه من حقائق سيقت في سياق الدراسة وهي كالتالي:

(1) هناك استراتيجية بديلة لتهديدات واشنطن وتكتيكات الضغط وهي السماح لإيران بإعادة بناء قدراتها العسكرية التقليدية تدريجياً، وخاصة سلاحها الجوي حتي تكون على قدم المساواة مع منافسيها الإقليميين وقد تقبل إيران التفاوض بشأن برنامجها الصاروخي مثل وضع قيود على برنامجها الصاروخي وذلك من خلال منع إيران من تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات، ونتيجة لذلك، ستعتمد إيران بدرجة أقل على تكتيكات الحرب غير المتماثلة.

(2) ضرورة تخلى ترامب عن تهديداته واتخاذ خطوة أخرى للتوصل إلى اتفاق نووي جديد ملزم لكافة الأطراف بحيث يضع قيودا دائمة علي تطوير ايران لقدراتها النووية والصاروخية في مقابل الرفع التدريجي للعقوبات المفروضه عليها، لان متابعة تهديداته وتُصعد العنف، من الممكن أن يقود إلى حرب شاملة.

قائمة المراجع:

(1)وحدة الدراسات الإيرانية، " البرنامج الصاروخي الإيراني: القدرات والمسارات"، الامارات، **مركز الإمارات للسياسات**، يونيو2015

(2)مايكل آيزنشتات، " الصواريخ والمفاوضات النووية مع إيران"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني**، المرصد السياسي 2450 ،يوليو 2015، علي الرابط التالي :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/missiles-and-the-nuclear-negotiations-with-iran

(3)Cole Harvey,"Obama Shifts Gears On Missile Defense", Washington**,** **ARMS CONTROL TODAY**, Sept 17, 2009,p2

(4)"Ballistic Missile Defense Review Report", UAS, **Department of Defence (BMDR),** February 2010, p24

(5)"تقرير الأمين العام السنوي "، **واشنطن، حلف شمال الاطلنطي (NATO)**، 2011

(6)" منظومة الدرع الصاروخية في أول تجربة على المسرح الأوروبي "، موسكو، **مجلة روسيا اليوم** ،21 أكتوبر 2015، علي الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/797569-

(7)PETER KENYON," Did Iran's Ballistic Missile Test Violate A U.N. Resolution?", **Parallels**, February 3, 2017, On Site:
https://www.npr.org/sections/parallels/2017/02/03/513229839/did-irans-ballistic-missile-test-violate-a-u-n-resolution

(8) " Iran Missile Milestones: 1985-2019", Washington, I**RANWATCH**, August 15, 2019, On Site:
https://www.iranwatch.org/our-publications/weapon-program-background-report/iran-missile-milestones-1985-2019

(9)MICHELLE ARROUAS," Wanted: Li Fangwei, Alias Karl Lee. Reward: $5 Million", Washington**, TIME,** April 18, 2014, On Site:
http://time.com/82221/karl-lee-li-fangwei-wanted-reward/

(10)COLUM LYNCH, " Washington Made It Easy For Iran To Fire Its Ballistic Missiles**", FOREIGN POLICY,** March 16,2016, ON Site:
https://foreignpolicy.com/2016/03/16/washington-made-it-easy-for-iran-to-fire-its-ballistic-missiles/

(11)نزار عبد القادر، " برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية "، بيروت، جريدة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 97، تموز 2016

(12)GREGORY KORTE, " U.S. Sanctions Iran's Ballistic Missile Program", **USA TODAY**, January 17,2016, On Site:
https://www.usatoday.com/story/news/politics/2016/01/17/us-sanctions-irans-ballistic-missile-program/78930672/

(13) " إيران تصف عقوبات أمريكا الجديدة عليها بأنها غير قانونية"، **بي بي سي العربية**، 18 يناير 2016، علي الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160118_iran_reaction_us ctions _new_san

(14) معاذ عبد العزيز، " أمريكا تضع شركتين إيرانيتين على القائمة السوداء لدعمهما برنامج الصواريخ"، واشنطن، **وكالة رويترز**، 24مارس 2016، على الرابط التالي :
https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0WQ21R

(15) كريم عبديان بني سعيد ، "ربط البرنامج النووي الإيراني بالبرنامج الصاروخي"، **جريدة الشرق الأوسط** ،العدد14302 ،24 يناير 2018، علي الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1152636/

(16)محمود حمدي أبو القاسم، " السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب... ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"، الرياض، المركز الدولي للدراسات الإيرانية، 21 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://rasanah-iiis.or

(17)سلطان محمد النعيمي، " العقوبات الأمريكية على إيران... إلى أين؟"، لبنان، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 14115، 21 يوليو 2017، على الرابط التالي:
/https://aawsat.com/home/article/979016

(18)" بعد حزب الله.. تصويت في الكونغرس لمعاقبة إيران"، أبو ظبي، **سكاي نيوز العربية**، 26 أكتوبر 2017، علي الرابط التالي:
https://www.skynewsarabia.com/world/991424-

(19)" بولتون: العقوبات الأميركية ضد إيران ستنفذ فورا"، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 9 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/international/2018/5/9/

(20)عادل السالمي، " خلفيات الشروط الأمريكية الـ 12 المطلوبة من إيران"، لندن، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14420، 22 مايو 2018، على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1276231

(21) BAHAUDDIN FOIZEE," Why Pompeo's 12 Conditions On Iran Deal Have Merit" ,**ASIA TIMES**, May 29,2019,OnSite:
https://www.asiatimes.com/2018/05/opinion/heres-why-pompeos-12-conditions-on-iran-deal-have-merit/

(22)*JOSEPH TREVITHICK*, " Pompeo's 12 Demands For Iran Read More Like A Declaration Of War Than A Path To Peace", **THEDRIVE**, May 21, 2018, On Site:
https://www.thedrive.com/the-war-zone/20989/pompeos-12-demands-for-iran-read-more-like-a-declaration-of-war-than-a-path-to-peace

(23) مأمون أبو عامر، "البرنامج الصاروخي الإيراني وآثاره في الأمن الإقليمي"، فلسطين، **منتدى السياسات العربية**، 17 سبتمبر 2019، ص 19

(24)Vann H. Van Diepen , "Constraining Iran's Missile Capabilities", Washington, **Brookings Institution**, MARCH 2019 , p21

(25)علي عاطف، " هل تشكل الصواريخ الإيرانية تهديداً جدياً للغرب؟"، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 29 يناير 2019، علي الربط التالي:
http://www.acrseg.org/40664

(26)JOSH MEYER, "Obama's Hidden Iran Deal Giveaway", Washington, **POLITICO**, April 24,2017, On Site:
https://www.politico.com/story/2017/04/24/obama-iran-nuclear-deal-prisoner-release-236966.

(27)Donald J. Trump, "Remarks By President Trump On Iran Strategy", Washington**, White House,** October 13, 2017,On Site:
https://www.whitehouse.gov/briefngs-statements/remarks-president-trump-iran-strategy/.

(28)Donald J. Trump, "Remarks By President Trump On The Iran Nuclear Deal", Washington, **White House**, January 12, 2018, On Site:
https://www.whitehouse.gov/briefngs-statements/statement-president-iran-nucleardeal/

(29)Lesley Wroughton, Parisa Hafezi," U.S. Reimposes Iran Sanctions, Tehran Decries 'Bullying",**Reuters**, November 5, 2018, On Site:
https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions/u-s-reimposes-tough-curbs-on-iran-tehran-hits-at-bullying-idUSKCN1NA0ZR

(30)BRIAN HOOK, "Iran's Missile Proliferation: A Conversation With Special Envoy Brian Hook", Washington , **The Hudson Institute**, DC 20004, September 19, 2018, p2

(31)Lesley Wroughton," U.S. Urges Europeans To Impose Sanctions On Iran Missile Program", RIYADH, **Reuters** ,April 28, 2018 , on site:
https://www.reuters.com/article/us-mideast-usa-iran/u-s-urges-europeans-to-impose-sanctions-on-iran-missile-program-idUSKBN1HZ0W9

(32)Matthew lee," US Urges Europe To Impose Sanctions On Iran Over Missiles", BRUSSELS, **The WASHINGTON POST**, Dec. 4, 2018, On Site:
https://www.washingtonpost.com

(33)David E. Sanger and William J. Broad, "U.S. Revives Secret Program To Sabotage Iranian Missiles And Rockets", WARSAW, The New York Times , Feb. 13, 2019, On Site:

https://www.nytimes.com/2019/02/13/us/politics/iran-missile-launch-failures.html

(34)"2019 MISSILE DEFENSE REVIEW(MDR)", UAS, **OFFICE OF THE SECRETARY OF DEFENSE**, January 17, 2019, P2,3

(35)Mahsa Rouhi, "How to Make a Lasting Deal With Iran", Washington, **Foreign Policy**, September 7,2019,On Site: https://foreignpolicy.com/2019/09/07/how-to-make-a-lasting-deal-with-iran-proxies-missiles-nuclear-conventional-weapons-trump-rouhani/

The Convergence of the Positions Opposed to both Obama and Trump on Iran's Missile Program

Abstract

The study examined the convergence of the positions opposed to both Obama and Trump on Iran's missile program in order to provide a clear picture of the parameters and variables of U.S. policy toward the Iranian missile file. At the forefront of the study was the central question. Did the Obama and Trump administrations succeed in freezing Iran's missile capabilities? The study sought to find a satisfactory answer to it, as the study emphasized the failure of the Obama and Trump administrations to freeze the missile program because of Iran's refusal to negotiate it because of its close association with Iran's national security requirements and conditions, which are at the top of Iran's foreign policy priorities. It concluded that Iran would not compromise on developing its military capabilities for a leading role in the Middle East and Gulf circles.

In light of the above, the study has reached a set of recommendations, the most important of which is that there is an alternative strategy for Washington's threats and pressure tactics: allowing Iran to gradually rebuild its conventional military capabilities in exchange for restrictions on intercontinental ballistic missiles, and the need for Trump to abandon his threats and take another step toward a new nuclear agreement binding on all parties.

Keywords: **(Iran's missile program - Obama - Trump).**